تطور نظم الاتصال
في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة
محاضرات
الإمارات
52

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

هيئة التحرير

عايدة عبدالله الأزدي رئيسة التحرير

حامد الدبابسة

محمود خيتي

اهداءات ٢٠٠٣

سفارة الإمارات العربية المتحدة

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 52 ـ

تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هـذه المحاضرة يوم السبت الموافق 17 شباط/ فبراير 2001

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2001

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

مقدمـــة

يسعى هذا البحث إلى تتبع الجذور التاريخية والتطورات التي مرت بها نظم ووسائل الاتصال حتى وصلت إلى شكلها الحالي، أو بمعنى آخر يبحث في الجذور التاريخية لنظم ووسائل الاتصال في عصر العولمة.

وفي تقديرنا، لا تنبغي دراسة هذه الجذور دون مراعاة الأبعاد الدولية لتطورها، لأن البعد الدولي يمثل بيئة تطور نظم الاتصال الوطنية والإقليمية التي أثرت بشكل مباشر - وأحياناً فوري - في هذه النظم، وشكلتها بالشكل الذي ظهرت به عبر فترات تاريخها، وتظهر به الآن.

وبالطبع يشكل النظام الاتصالي الدولي في وقت ما نظاماً فرعياً للنظام الدولي ذاته، وهو بالتالي يحمل سمات هذا النظام، ويعتبر من مكوناته وأدوات التفاعل فيه، مثله في ذلك مثل النظام السياسي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي، والنظام القانوني الدولي. ويتداخل النظام الاتصالي الدولي ويتفاعل مع كل النظم الفرعية في النظام الدولي باعتباره الناقل والمعالج للمعلومات التي تمثل مدخلات ومخرجات هذه النظم، والنظام الدولي ذاته. وعلى هذا، فإن تطور النظام الاتصالي الدولي في وقت ما يعبر عن تطور النظام الدولي ذاته، وعن طرق وأساليب التفاعل فيه. ويسري ذلك أيضاً على نظم الاتصال الوطنية.

ويتكون النظام الاتصالي الدولي، ونظيره الوطني من مجموعة نظم (أو مكونات) فرعية، هي:

1. مكونات تقنية: مثل شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، ووسائل الاتصال الجماهيرية، وتوزيعات الترددات الإذاعية، وتوزيع مدارات الأقمار الصناعية... إلخ.

2. مكونات اقتصادية: وتشمل على المستوى الدولي الرسوم والتعريفات، والنظم الجمركية والضرائبية، واستراتيجيات استثمار رأس المال، وحماية الملكية الفكرية... إلخ، وتشمل على المستويات الوطنية نظم ملكية وسائل الاتصال وإدارتها والإشراف عليها، ونظم التمويل والاستثمار... إلخ.

3. مكونات سياسية وتشريعية: مثل المسائل الخاصة بسيادة الدولة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتوازن الجيوبوليتيكي... إلخ.

4. مكونات ثقافية: وتشمل صور الأمم والشعوب، وقضايا ومشكلات الهيمنة على إنتاج الناتج الإعلامي وتسويقه، وحماية الهوية الثقافية... إلخ.

5. مكونات السيطرة والضبط الاجتماعي، وتدفق المعلومات، والحق في الاتصال، والرقابة وغيرها: وتشبه ممارستها على المستوى الدولي ممارساتها على المستويات المحلية.

والحقيقة أن تقديم مكونات نظم الاتصال - على المستويين الدولي والوطني - على هذا النحو غير دقيق، لأنه يبالغ في التبسيط حيث تضم هذه المكونات الخمسة مجموعة متداخلة ومعقدة من القضايا. فعلى سبيل المثال يضم المكون الاقتصادي على المستويات الدولية قضايا مثل التجارة الإلكترونية، والتجارة الإعلامية، والشركات المتعددة الجنسيات، والإعلان الدولي، والعلاقات العامة الدولية، والسياسات الاقتصادية (التعريفات والحماية الجمركية)، والتركيز والاحتكار في صناعة الاتصال... إلخ. ويتضمن المكون الثقافي على المستويين الدولي

والوطني قضايا ومشكلات مثل حقوق الإنسان، والهوية الثقافية، والسياسات الثقافية، والإمبريالية الثقافية، وسيادة الدولة. ويشتمل المكون التقني على مشكلات التفاوت في التقنية، وآثاره السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشكلات التجارة الإعلامية والثقافية، وعلاقاتها بالتبعية الثقافية، ومشكلات التمويل والإدارة والتدريب والتشغيل، ومشكلات الاختراق والإضرار بأمن الدولة... إلخ.

وعلاوة على ما سبق، يغفل هذا التقسيم مكونين أساسيين في نظم الاتصال:

أولهما: المكون الأيديولوجي، صحيح أن نظم الاتصال – على المستويين الدولي والوطني – تحمل في داخلها بنيتها الأيديولوجية التي تنعكس على كل مكونات النظام، إلا أن المفترض أن نظم الاتصال تحمل أيديولوجيات خاصة يعبر عنها في الأهداف الاستراتيجية لهذه النظم بحكم أنها نظم فرعية لنظم أخرى أكبر وأشمل.

ثانيهما: على الرغم من أن النظام الاتصالي الدولي يمثل بيئة نظم الاتصال الوطنية، فلا ينبغي إغفال دور المتغيرات الوطنية في هيكل نظم الإعلام الوطنية وتحديد توجهاتها وأهدافها. وعلى هذا يمكن القول بأن نظم الاتصال الوطنية تتسم إلى حد ما بالخصوصية على الرغم من أوجه التشابه الواضح والجلي بعضها بين بعض، كما هي الحال بالنسبة للتشابه الكبير بين نظم الاتصال في دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وكما هي الحال بالنسبة لنظم الاتصال في الدول الشيوعية قبل انهيارها، وكما هي الحال أيضاً بالنسبة لنظم الاتصال في الدول النامية.

كذلك تنبغي مراعاة حقيقة تاريخية مهمة، وهي أن نظم الاتصال الوطنية لم تتبلور في وقت واحد، ولم تتطور بشكل واحد وفي توقيت واحد، فثمة دول قادت التطور ودول أخرى تبعتها، وأخرى تخلفت عنها.

ويمكن تقسيم تطور نظم الاتصال إلى ست مراحل أساسية، هي:

المرحلة الأولى: البداية الأولى لنظم الاتصال المعاصرة (1825ـ1914).

المرحلة الثانية: مرحلة الحرب العالمية الأولى (1914ـ1918).

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1919ـ1939).

المرحلة الرابعة: مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939ـ1945).

المرحلة الخامسة: مرحلة الحرب الباردة (1946ـ1989).

المرحلة السادسة: مرحلة العولمة من عام 1990 حتى الآن.

وسوف يتناول هذا البحث تطور نظم الاتصال على المستويين الدولي والوطني عبر هذه المراحل بحثاً عن الجذور التاريخية لوضعية هذه النظم في عصر العولمة.

المرحلة الأولى: البداية الأولى لنظم الاتصال المعاصرة (1825 ــ 1914)

تعود البدايات الأولى لنشأة نظم الاتصال المعاصرة إلى الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وتمتد هذه البدايات حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. وتعود أهمية هذه الفترة إلى أنها شهدت ميلاد المكونات الأساسية في نظم الاتصال المعاصرة، وهي:

تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

1. الثورات أو الانفجارات المتتالية في تقنيات الاتصال؛ ففي عام 1825 بدأ إنشاء أول خط سكة حديدية في إنجلترا، وانتشرت بعد ذلك في أوربا ابتداء من عام 1829. وفي عام 1827 اكتشف التصوير الضوئي (الفوتوغرافي). وفي عام 1829 ابتكرت القاطرة التجارية التي يسرت انتقال الأفراد والسلع والرسائل والقوات والعتاد العسكري على نحو غير مسبوق، وحققت على الأرض تكامل إقليم الدولة وسيادتها. وفي عام 1837 ابتكر البرق (التلجراف) الكهربائي الذي ساعد أيضاً على ترابط إقليم الدولة وبسط سيادتها. وفي عام 1840 ابتكر طابع البريد المصمغ. وفي 1842 بدأ إنشاء أول خط سكك حديدية في فرنسا. وفي عام 1846 ابتكرت آلات الطباعة الدوارة ذات الأسطوانتين التي مكنت من طبع كميات كبيرة من النسخ في وقت قليل. وفي عام 1851 تم مدّ أول كابل بحري لنقل الرسائل بين إنجلترا وفرنسا. وفي عام 1866 بدأ تشغيل الكابل البحري عبر المحيط الأطلسي الذي ربط أوربا بأمريكا الشمالية، وتم ابتكار آلات الطباعة البارزة، وابتكار الآلة الكاتبة. وفي عام 1869 تم تشغيل أول شبكة خطوط حديدية تربط أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1871 تم وضع كوابل بحرية في بحري اليابان والصين لربط مناطق جنوب شرقي آسيا. وفي عام 1874 تم بناء شبكة كوابل بحرية في جنوب المحيط الأطلسي. وفي عام 1876 ابتكر الهاتف. وفي عام 1878 ابتكر الحاكي (الجرمافون)، وطورت طرق الطباعة باستخدام الألوان الطباعية المجهزة بالتصوير الضوئي، وابتكر البرق (التلجراف) الكاتب، ومدت خطوط الهاتف عبر أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1895 ابتكرت السينما، وفي العام التالي بدأت

الخطوات الأولى للاتصالات الإذاعية، وظهرت الآلات الحاسبة بشكلها الأولي. وفي عام 1901 بدأ بث البرق (التلجراف) اللاسلكي بين أوربا وأمريكا الشمالية. وفي عام 1906 نجحت تجارب استخدام موجات الإذاعة في نقل الصوت الإنساني. وفي العام التالي ابتكرت طرق نقل الصور من مكان إلى آخر[1].

2. وقد ساعدت كل هذه الابتكارات على تدعيم وحدة إقليم الدولة، وتأكيد سيادتها عملياً على إقليمها. ومع أن البرق (التلجراف) المرئي الذي كان سائداً في بعض الدول الأوربية، وفي الولايات المتحدة قبل ابتكار البرق (التلجراف) الكهربائي قد ساعد على تدعيم سلطة الدولة القومية في أوربا، فإنه كان في خدمة الأغراض العسكرية والأمنية في الأساس وكان خاضعاً لاحتكار الدولة. وعلى هذا فإن ابتكار التلجراف الكهربائي كان عاملاً أساسياً في بناء الدولة القومية في أوربا، وفي تفاعلاتها داخلياً وخارجياً على النطاقين الأوربي والدولي، فقد تم توحيد إقليم الدولة عملياً وتشريعياً؛ واستقرت التقسيمات الإدارية للدولة، وسادت اللغة القومية، ووضع نظام موحد للمقاييس.

وارتبط الاتصال منذ البداية بمفهوم سيادة الدولة، وحسمت قضية من يملك حق توزيع المعلومات لصالح سيادة الدولة. ورغم أن إدارة وتشغيل نظم البرق (التلجراف) الكهربائي والسكك الحديدية قد تولتها مؤسسات خاصة في الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظلت المخاوف تساور الدول من احتمالية استخدام هذه التقنيات للإضرار بأمنها وسلامتها، ولهذا فرضت الرقابة على البرقيات في

أحوال كثيرة. وفي عقد الستينيات من القرن التاسع عشر، خضعت خدمات البرق والبريد للإدارة الحكومية مباشرة في كل أنحاء أوربا، وإن اختلفت أوضاعها من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول الأوربية أنشئت لهذه الخدمات وزارات خاصة مستقلة، أو اندمجت في وزارة واحدة. وعند نهاية القرن التاسع عشر خضعت خدمات البرق والبريد لوزارة الداخلية في كل من النرويج ورومانيا وروسيا وإسبانيا واليونان والمكسيك، وتبعت وزارة الخارجية في بلغاريا، وفضلت بعض الدول إخضاع الخدمتين لوزارة المالية كما فعلت فرنسا والسويد. ونقلت الدول الأوربية نماذجها التنظيمية والإدارية إلى الأقاليم التابعة لها، وإلى مستعمراتها. وظلت الخدمتان تابعتين للمؤسسات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

3. وحرصت كل الدول الأوربية على إخضاع وسائل الاتصال وخدماتها لسيطرة الدولة في ضوء اعتبارات الأمن القومي، ولخدمة عملياتها العسكرية وتوسعها الإمبريالي في الوقت ذاته. ولهذا وظّفت هذه الوسائل لخدمة الأهداف الاستراتيجية للدول، وحققت من خلالها مزايا عديدة في الحروب الأوربية، وحروبها في مستعمراتها. ولهذا يلاحظ أن مد شبكات البرق والهاتف، ومد شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية، ومد الكابلات البحرية قد بدأ في الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية بين العواصم والموانئ البحرية العسكرية لتسهيل حركة التعبئة ونقل القوات بين العاصمة والموانئ التي ترابط فيها الأساطيل البحرية، وبين الموانئ والمدن الصناعية الكبرى لتسهيل نقل المواد الخام أو السلع المصنعة. كما يلاحظ أن مد شبكات الاتصال في المستعمرات قد صمم لنقل المواد الخام من مواقعها إلى موانئ التصدير في المراكز الإمبريالية[3].

4. وشهدت هذه الفترة ميلاد وكالات الأنباء قبيل منتصف القرن التاسع عشر. وكان أولها ظهوراً وكالة هافاس الفرنسية عام 1835، ثم وكالة وولف الألمانية عام 1849، ووكالة رويترز البريطانية عام 1851. ويعود تاريخ وكالة الأسوشيتد برس إلى عام 1856. وقد ظهرت وكالات الأنباء الأوربية كوكالات دولية منذ نشأتها لخدمة المصالح الإمبريالية لدولها. أما الوكالة الأمريكية فلم تتحول إلى وكالة دولية إلا مع نهاية القرن التاسع عشر. ويلاحظ أن الكارتل الاحتكاري الذي أنشأته الوكالات الأوربية الثلاث عام 1870 قد قسم السوق الدولية للأخبار بما يتناسب والمجال الحيوي لدولها، حيث اختصت الوكالة الفرنسية بأنباء دول أوربا المطلة على البَحر الأبيض المتوسط، واحتكرت الوكالة الألمانية أنباء دول وسط وشمال أوربا، أما الوكالة البريطانية فقد احتكرت أنباء المناطق الواقعة في الخطوط الجغرافية للإمبراطورية البريطانية. ومنذ ذلك الحين تميزت الوكالة البريطانية بخدماتها الإخبارية والمالية، وتميزت الوكالة الفرنسية منذ البداية بالجمع بين الأنباء والإعلانات.

أما الدور الذي لعبته هذه الوكالات في بناء النظام الدولي والنظام الاتصالي فيمكن إجماله فيما يلي:

أ. تطلب نمو التجارة والاستثمار الدوليين توافر مصدر دائم وموثوق به للمعلومات عن أوضاع النظام الدولي.

ب. تطلب توسع الإمبراطوريات الأوربية مورداً متدفقاً من المعلومات التي تؤثر في التحالفات العسكرية والأمنية والسياسية.

جـ. ساعدت تعبئة السكان وتحريكهم نتيجة للتوسع الاستعماري ونمو التجارة الدولية على خلق طلب شعبي على الأنباء المتعلقة بالتطورات الداخلية، وخلق مناخاً عاماً من الوعي بأوضاع النظام الدولي، وأوضاع الدول والمناطق الأخرى[4].

5. صاحب ما سبق وارتبط به إطلاق حرية الصحافة وإلغاء القيود المفروضة عليها. وخلال الفترة 1853ـ1861 ألغت بريطانيا الضرائب التي كانت مفروضة على المعرفة، والتي كانت تعوق انطلاق الصحافة الجماهيرية؛ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سبقتها في هذا الصدد قبيل منتصف القرن، وفي عام 1881 أطلقت فرنسا حرية الصحافة والنشر الشعبية واستخدمت الصحافة في بلورة الأفكار الليبرالية والماركسية التي كانت تموج بها أوربا، وتعكس الصراع الفكري والسياسي الذي انتقل بعد ذلك إلى المستوى الدولي. ونود الإشارة هنا إلى أن انتشار الصحافة الشعبية إلى جانب انتشار التعليم الذي أصبح يشكل مطلباً جماهيرياً قد أديا إلى نمو وبلورة الرأي العام في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي مناطق أخرى من العالم تجاه العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

6. شهدت هذه الفترة النشأة الأولى للشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاتصال، حيث تولت الشركات الأمريكية في بداية القرن العشرين إنشاء شبكات الهاتف في الدول الأوربية. واستطاعت هذه الشركات أن تنسج لأول مرة شبكة اتصالات متعددة الجنسيات لإنتاج وبيع أجهزة الهاتف[5].

7. ومنذ عصر الكشوف الجغرافية، والانطلاقات الإمبريالية الأوربية، أصبحت المدن الأوربية المراكز الأساسية لظهور ما أطلق عليه الثقافة

العالمية، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر برز ما يسمى "بالثقافة الحضرية العالمية" . ومع ذلك فليس من الصواب تحديد النموذج الحضري العالمي بالنموذج الأوربي؛ على الرغم من أن أدوات الثقافة الأوربية لعبت دوراً في كل أنحاء العالم منذ ذلك الحين. كذلك ليس من الصواب وصف هذه الثقافة العالمية بأنها أوربية لأن كثيراً من أدواتها ليست أوربية في الأصل، وإنما نقلت إلى أوربا من الثقافات المحلية للشعوب التي احتلتها أوربا، في الوقت الذي تعاملت فيه أوربا مع هذه الثقافات المحلية العريقة بطريقة وحشية وغير إنسانية.

وقد أصبحت هذه الأدوات من خلال أوربا جزءاً من الثقافة العالمية. ومازال إغناء هذه الثقافة العالمية مستمراً من قبل ثقافات الدول النامية حتى الآن[6]. ومع وجود هذه الثقافة الحضرية العالمية، شهدت بدايات القرن العشرين أولى محاولات عولمة هذه الثقافة العالمية من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية؛ ففي عام 1906 بدأت عمليات اختراق الثقافات الوطنية عبر العالم من خلال نشر الثقافات والقيم والأخلاقيات الغربية، وهي العمليات التي بدأتها وكالة الخدمات الإخبارية الدولية (International News Service) التابعة لمجموعة هيرست الصحفية الأمريكية، وهي وكالة أقيمت لبيع وتسويق المواد الأدبية ومقالات مبسطة في العلوم والقصص الكوميدية المصورة والكلمات المتقاطعة للصحف عبر العالم. وكان انتشار هذه المواد بداية توحيد الأذواق والمواصفات والمضامين التي تقدم للجماهير في مناطق شتى من العالم، وتهميش الاتجاهات الناقدة أو المعادية لتوجهات الثقافة الجديدة، وبخاصة في البيئات ذات التقاليد والأعراف والأديان والمبادئ السياسية المختلفة. ومع

ذلك فإن انتشار السينما الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى، كان العامل الأساسي في عولمة الثقافة العالمية طبقاً للمواصفات الغربية والأمريكية على وجه الخصوص.

المرحلة الثانية: تطور نظم الاتصال إبان الحرب العالمية الأولى (1918 ـ 1914)

أضافت الحرب العالمية الأولى إلى نظم الاتصال أربعة مكونات أساسية، هي:

1. التوظيف الاستراتيجي للاتصال في المجال العسكري.
2. تطور نظم احتكار المعرفة.
3. بداية عمليات إدارة العقول على المستويين الوطني والدولي.
4. ميلاد الرأي العام العالمي.

وسوف نتناول فيما يلي هذه المكونات الأربعة بشيء من التفصيل:

1. التوظيف الاستراتيجي للاتصال في المجال العسكري

استخدمت الدول المتحاربة نظم الاتصال ووسائله كأدوات لبلوغ أهدافها العسكرية الاستراتيجية، ولإدارة عملياتها العسكرية ذاتها في مجالات السيطرة والتوجيه. وكانت وسائل الاتصال هدفاً استراتيجياً في الحرب، حيث حرصت كل الدول المتحاربة على حماية كابلاتها البحرية باعتبارها وسيلة اتصال أساسية في العمليات العسكرية،

وحرصت في الوقت ذاته على إلحاق الضرر بالطرف الآخر. وقد استطاع البريطانيون تدمير الكوابل البحرية الألمانية، وقطع أغلب خطوط اتصال ألمانيا مع مستعمراتها ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي كان الألمان يأملون تعاطفها معهم.

واستطاعت بريطانيا أثناء الحرب تطوير شبكة اتصالاتها بإنشاء 12 محطة لاسلكية طويلة المدى عبر العالم على النحو الذي يسمح لقيادة القوات البحرية البريطانية بالاتصال مباشرة من لندن بوحدات الأسطول البريطاني المنتشرة في كل أنحاء الإمبراطورية البريطانية.

وقد تم توظيف الاتصال توظيفاً مباشراً في الصراع، حيث استخدمت محطات اكتشاف مصادر موجات اللاسلكي الصادرة من الأعداء لتحديد مواقع الزوارق والمناطيد التي كانت تستخدم كمنصات لإلقاء القنابل، واستخدم البرق (التلجراف) اللاسلكي لتوجيه الأساطيل البحرية إلى أهدافها، وللاتصال بين الطائرات المقاتلة وبطاريات المدفعية. واستخدمت الاتصالات الهاتفية للربط بين القيادة والقوات المحاربة في الخطوط الأمامية، وللاتصال بين مختلف القوات. وقد أحدثت تقنيات الاتصال ثورة في التفكير العسكري أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي أسلوب تخطيط الحملات العسكرية[7].

2. تطور نظم احتكار المعرفة

سعت كل الدول إلى بناء نظم لاحتكار المعرفة، والمحافظة عليها لخدمة أهدافها ومصالحها الاستراتيجية الدولية وتماسكها الداخلي، وذلك من خلال تزويد وسائل الاتصال بمضامين ومعايير للضبط الاجتماعي.
وتمارس الدول الضبط الاجتماعي في إطارين، أحدهما داخلي

والآخر عالمي. فعلى المستوى الداخلي، تسعى الصفوة السياسية أو الاقتصادية أو الدولة ذاتها إلى تحقيق سيطرتها على سكان الدولة، وتتولى تحديد أهداف المجتمع وأولوياته وتشكل أجندة اهتماماته وأنماط سلوكه، بل وتقوم بفرضها بعض الأحيان. وتستخدم الدول لهذا الغرض عدة أساليب منها حرمان الأفراد من الوصول إلى المعلومات، باستثناء تلك التي ترى الدولة أنها تشكل فائدة لها، وحظر نشر المعلومات التي ترى أنها لا تحقق أهدافها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم تشكيل لجنة للإعلام العام مسؤولة أمام الرئيس الأمريكي مباشرة، وضمت في عضويتها وزيري الحرب والبحرية وعدداً من الصحفيين، وعرفت باسم لجنة كريل (Creel Committee). وكان هدف اللجنة تعبئة وسائل الاتصال لترويج فكرة اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب فيما بين الشعب الأمريكي، وتجاوز التسويق السياسي. وقد شرّعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تشريعات عام 1918 منها قانون التحريض على العصيان، والذي يمنع التعبير عن أي انتقادات للحكومة الأمريكية. ولم تخفّ وطأة هذا القانون إلا بعد الانتقادات التي وجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمجزرة التي ارتكبتها ضد السكان المدنيين في جرانادا عام 1983 . ولكن القانون طبق بشكل تام إبان حرب الخليج الثانية عام 1991 عندما احتكرت الولايات المتحدة الأمريكية كل المعلومات الخاصة بما يجري في المنطقة، وبخاصة أنباء العمليات العسكرية.

ولم تستطع الحكومة البريطانية فرض سيطرة مشابهة للسيطرة الأمريكية بسبب رفض أحزاب المعارضة وخشيتها من أن تمتد هذه السيطرة إلى كل الأنباء والمقالات التي لا علاقة لها بالحرب. وأصرت

المعارضة البريطانية على أن تمثل في أجهزة الرقابة. وقد أنشأت بريطانيا وزارة للإعلام معنية أساساً بالإعلام الموجه إلى الخارج، وحظرت على الصحف البريطانية نشر أي معلومات أو آراء مناقضة لآراء وتوجهات الحكومة أثناء الحرب، على الرغم من الانتقادات المستمرة من قبل الاتحادات العمالية والحركات الاشتراكية وأنصار السلام.

أما الوضع في فرنسا فكان أكثر قوة مما عليه الحال في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شملت عمليات الضبط الاجتماعي الرقابة على كل البرقيات، ومنع الاتصال الهاتفي بين المدن، ومنحت السلطات المدنية والعسكرية سلطة تعطيل أو منع صدور الصحف الدورية. وتولى مكتب الصحافة التابع لوزير الحرب مهمة إدارة كل المعلومات العسكرية، وحظرت نشر أي معلومات ذات طبيعة عسكرية، وتولت الوزارة بنفسها متابعة تنفيذ هذه الإجراءات.

3. بداية عمليات إدارة العقول على المستويين الوطني والدولي

كان الحرص على زيادة ولاء الفرد لقضية دولته وسياستها في الحرب العالمية الأولى على رأس أولويات الدول، وتتضح حساسية هذه الجزئية في ضوء طبيعة الحرب ذاتها التي اتسمت بالشمول ومست الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الدول، ومست حياة الأفراد أنفسهم بصورة مباشرة. وقد أدى هذا الحرص على ظهور الدعاية التي اقترن ظهورها بمحاولة إدارة رأي الجماهير وعواطفها، وكوسيلة لممارسة عملية الضبط الاجتماعي مع الشعوب الأخرى.

استخدمت الدعاية على المستوى الدولي أثناء الحرب العالمية الأولى لفرض نمط من الضبط الاجتماعي في البيئة الدولية، وعلى بقية شعوب العالم من خلال التأثير في تصوراتها واتجاهاتها. وصاحب الدعاية - ولاسيما دعايات الحلفاء - البدايات الأولى لتشويه المعلومات المتبادلة دولياً عن عمد من قبل الدول لخدمة مصالحها الاستراتيجية. وقد تفوقت الدعاية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى، واعترف الألمان بأن انخفاض الروح المعنوية لقواتهم العسكرية نتيجة لهذه الدعاية كان أحد الأسباب الأساسية لهزيمتهم في الحرب. ويرجع سبب التفوق البريطاني في الدعاية آنذاك إلى ثلاثة أسباب، هي:

أ. سعت الدعاية الألمانية إلى استمالة العقل في محاولة لتبرير السياسات والسلوكيات الألمانية، في حين اعتمدت الدعاية الإنجليزية على الإثارة والتهييج ومخاطبة العواطف لإثارة الكراهية والاحتقار للألمان.

ب. كثافة الدعاية البريطانية التي أعطت الأولوية لحث الجنود الألمان وإثارتهم وبالتالي دفعهم إلى الفرار من الخدمة العسكرية، وذلك اعتماداً على الأساليب النفسية التي ابتكرت في مجال التأثير النفسي وتغيير الاتجاهات.

جـ. الخلاف بين الحكومة المدنية والقيادة العسكرية الألمانية حول أولويات الدعاية الألمانية، وكيفية إدارتها.

والملاحظ أن البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الأولى لتوظيف الدعاية في عملية إدارة العقول،

وتوجيه عواطف الأفراد وانفعالاتهم كانت بدايات بحوث الاتصال الجماهيري على مستوى العالم.

وقد أثبتت السينما، وبخاصة الأفلام الحربية، أثرها الفعّال كأداة من أدوات الدعاية أثناء الحرب العالمية الأولى. ولكن يلاحظ أن الأمريكيين استخدموا الدعاية لخدمة أهداف الحرب، وكأداة للتكامل والاندماج الاجتماعي، ومنذ ذلك الحين بدأت الموجات الأولى لعولمة السينما الأمريكية. كما يلاحظ أن الألمان أدركوا أهمية توظيف السينما في الدعاية أثناء الحرب، وكان ذلك مقدمة لانطلاق السينما الألمانية بعد الحرب، واحتلالها المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[8].

4. ميلاد الرأي العام العالمي

مست الحرب العالمية الأولى الحياة المباشرة لشعوب العالم اقتصادياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً، وكانت أول حرب شاملة يشهدها العالم، وشهدت لأول مرة استخدام أسلحة الدمار الشامل المتمثلة في استخدام الغازات السامة. وبالتالي كانت الحرب، وقضية السلام العالمي أول قضية يشيع الاهتمام بها على نطاق عالمي بين شعوب العالم، وكانت البادرة الأولى لنشأة الرأي العام العالمي[9].

المرحلة الثالثة: تطور نظم الاتصال في مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1919 ـ 1939)

شهدت هذه المرحلة بروز ثلاث ظواهر أساسية هي:

1. إعادة بناء نظم الاتصال على المستويين الوطني والدولي.
2. تطور الدعاية وأساليب إدارة العقول.
3. التوازن الثقافي بين الدول.

وفيما يأتي نستعرض هذه الظواهر:

1. إعادة بناء نظم الاتصال على المستويين الوطني والدولي

انتهت الحرب العالمية الأولى بتدمير شبكات الاتصال والبنية التحتية على المستويات الوطنية والدولية. وكانت المشكلة الأساسية بعد الحرب هي إعادة بناء هذه الشبكات، إذ أدركت الدول خلالها مدى أهمية هذه الشبكات لخدمة أهداف الحرب والسلام. وفي ظل أوضاع التنافس الدولي الإمبريالي في هذه الحقبة الجديدة، سعت كل الدول الأوربية إلى إعادة بناء شبكاتها الاتصالية محلياً ودولياً. فقد سعت بريطانيا إلى دعم مركزها وتطوير شبكاتها الدولية التي لم تكن قد دمرت تماماً، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عادت إلى عزلتها السياسية وشرعت في بناء استراتيجية لعولمة صناعة الاتصالات الأمريكية عبر العالم. وسوف نركز فيما يلي على نظم الاتصال البريطانية والأمريكية خلال فترة ما بين الحربين، لأن التجربة البريطانية أظهرت قدرة بريطانيا على تحزيم الكرة الأرضية بشبكة اتصالات فريدة لخدمة مصالحها الإمبريالية؛ ولأن التجربة الأمريكية توضح نشوء الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاتصالات، أي التوسع في مجالات الاتصال لخدمة مصالح اقتصادية وعسكرية مباشرة.

أ. التجربة البريطانية: التوسع لخدمة المصالح الإمبريالية: شرعت بريطانيا منذ عام 1918 في بث رسائل باستخدام الموجات الإذاعية، وشرعت في العام التالي في إنشاء شبكة اتصالات لاسلكية استمر تطويرها عشر سنوات، وربطت بريطانيا بأغلب العواصم الأوربية، وبأهم عواصم الشرق الأوسط. ودرست بريطانيا إمكانية ربط

إمبراطوريتها بشبكة اتصالات ذات موجات طويلة المدى، إلا أنها تراجعت في ضوء ارتفاع تكلفة إنشاء هذه الشبكة، ولكنها سمحت لمستعمراتها (أستراليا وجنوب أفريقيا) بإنشاء محطات لاسلكية عالية القوة قادرة على توفير اتصال مباشر مع بريطانيا.

وفي عام 1927، وبينما كان يجري تطوير شبكة الاتصالات البريطانية، بدأت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) خدماتها الإذاعية الدولية، وامتدت هذه الخدمة إلى كل أنحاء الإمبراطورية عام 1932، بلغات مختلفة. وكان البث الإذاعي حتى عام 1919 يعتبر من أسلحة الحرب، ومحظوراً استخدامه في كل الدول.

وعلى الجانب الآخر، حرص الشركاء الأوربيون على تطوير شبكاتهم الاتصالية في مواجهة تطوير الشبكات البريطانية لأسباب استراتيجية واقتصادية على رأسها منافسة الشركات البريطانية التي كانت تدعمها الحكومة البريطانية، والتي كانت تتمتع بمزايا عديدة في إنتاج وتسويق أجهزة ومعدات الاتصال. وقبل أن تنتهي الحرب العالمية الأولى، تعاونت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء حركة اتصالات صوتية عبر المحيط الأطلسي، وهو ما كان يعد مؤشراً على إمكانية حدوث بث إذاعي. وشهدت فترة ما بين الحربين تنافساً شديداً بين الشركات الأمريكية والألمانية والبريطانية على احتكار التقنية الجديدة.

وفي عام 1927 بدأت خدمات الاتصال الهاتفي عبر المحيط الأطلسي، وظلت هذه الحركة تتم عبر الاتصالات اللاسلكية منذ ذلك التاريخ حتى عام 1956 عندما اكتمل إنشاء أول كابل هاتفي بحري.

بذلت ألمانيا جهوداً كبيرة في هذه الفترة لإنشاء شبكة اتصالات لاسلكية - محلية ودولية - لتعويض شبكاتها التي دمرتها الحرب، ولتقليل الاعتماد على الشبكة البريطانية. وافتتح الألمان عدة محطات لاسلكية في شرق وجنوب غربي أفريقيا، وفي جنوب المحيط الهادي. ودرس الألمان إمكانية إنشاء تبادل إخباري منتظم باستخدام الاتصالات اللاسلكية، وإنشاء خدمات اتصالات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأقصى[10].

ب. التجربة الأمريكية: بداية التركيز والاحتكار وظهور الشركات المتعددة الجنسيات؛ إذ تعود الأوضاع القائمة الآن في البنية الاقتصادية والمؤسسية للاتصال إلى السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والدروس التي استخلصتها الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب، فقد شهدت طفرة تقنية في الاتصال في نظم البث والاستقبال الإذاعي القوية، واستطاعت بريطانيا أن تحقق مركزاً شبه احتكاري في مجال الاتصالات اللاسلكية.

وفي عام 1919، طلبت قيادة البحرية الأمريكية إلى الحكومة الأمريكية تنسيق الجهود التي تقوم بها الشركات الأمريكية الكبرى القادرة على استغلال هذه التقنيات التي صنفت كأجهزة استراتيجية. وانتهت مبادرة الحكومة الأمريكية بإنشاء شركة (RCA) التي حددت مجال حركة الشركات الأمريكية الكبرى، وهي شركة (AT&T) التي احتكرت خدمات الهاتف وحقوق الإرسال، واحتفظت (RCA) بخدمات الاتصال عبر الأطلسي، واحتكرت شركة (جنرال إليكتريك) خدمات البرق (التلجراف) اللاسلكي وتصنيع أجهزة الاستقبال.

وفي عام 1921 انضمت شركة (وستنجهاوس) إلى هذه الشركات الثلاث وتولت شركة (ITT) (التي أنشئت عام 1920) إدارة الكابل البحري الذي يربط الولايات المتحدة الأمريكية بكوبا.

وفي عقد العشرينيات، توسعت الشركات الأمريكية عالمياً، وحرصت على عولمة فروعها المنتشرة في أغلب دول أوربا وأمريكا اللاتينية، بما يخدم المصالح الأمريكية الاستراتيجية مباشرة. واستطاعت شركة (ITT) أن تخضع صناعات الاتصال في أوربا وأمريكا اللاتينية لسيطرتها مما جعلها رائدة الشركات المتعددة الجنسيات حتى قبل أن يولد مفهوم هذه الشركات.

2. تطور الدعاية وأساليب إدارة العقول

حلت الحكومات المتحاربة أجهزتها الدعائية التي أنشأتها أثناء الحرب العالمية الأولى. فقد ألغت الحكومة الفرنسية أنشطتها الدعائية بسبب مشكلاتها الاقتصادية. وحولت بريطانيا أنشطتها الدعائية وجهة مختلفة عما كانت عليه؛ وفي عام 1926 أنشأت هيئة التسويق الإمبراطورية (Empire Marketing Board) التي كانت مهمتها الدعاية للمنتجات البريطانية باستخدام وسائل الاتصال. وسرعان ما أصبحت الممول الرئيسي لحركة الأفلام التسجيلية التي تستهدف عرض صورة إيجابية لبريطانيا، وإدارة المجلس البريطاني وشبكته الخارجية. وهذه هي البدايات الأولى للتسويق الاجتماعي واستخدامه لترويج أفكار اجتماعية وسياسية وثقافية.

واستخدمت الولايات المتحدة عام 1933 الدعاية لدعم العهد الجديد (The New Deal) الذي طرحه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت

لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، واستخدمت في تعبئة الجماهير لدعم المشروعات في إطار برامج العلاقات العامة.

وفي العام نفسه (1933) وصل هتلر إلى منصب المستشارية في ألمانيا، وجمع كل وظائف الدعاية في وزارة واحدة هي وزارة الدعاية وتنوير الشعب. وتعتبر الدعاية الألمانية أحد عوامل القوة في النظام النازي حيث شملت كل مجالات تشكيل العواطف والعقول: الآداب والفنون والإعلام والتعليم.

وكان ظهور الإذاعة واستخدامها في الدعاية الدولية إيذاناً بتغلغل النظام الاتصالي الدولي الذي كانت الدول الكبرى تسعى إلى إعادة تشكيله. فقد بدأت هيئة الإذاعة البريطانية في عام 1935 تبث بلغات غير الإنجليزية، وبدأت تبث بالألمانية إلى الشعب الألماني منذ عام 1938. وفي عام 1940 بدأت محطة إذاعية سرية - بتمويل بريطاني - تبث مواد بالألمانية داخل ألمانيا للتحريض على الحكم النازي، وتبعتها محطات سرية أخرى. وفي عام 1936 استكملت شركة (ماركوني) البريطانية بناء 180 محطة بث إذاعي في 32 دولة. وفي عام 1935 بدأت هيئة الإذاعة اليابانية (NHK) بثها الدولي إلى منشوريا وتايوان وكوريا، وامتد بثها إلى الأمريكيتين وأستراليا. وفي عام 1941 كانت اليابان تبث بست عشرة لغة، ووصلت في عام 1943 إلى 24 لغة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تدخل ميدان الحرب الإذاعية إلا في أعقاب دخولها الحرب العالمية الثانية.

ولقد تبلور التفكير العلمي وبحوث الدعاية والإقناع كثيراً خلال هذه الفترة، وقدمت مداخل كثيرة للتطبيق، وكلها دارت حول عقول

وعواطف واتجاهات الأفراد. وتطرقت منذ ذلك الحين، وعلى نحو عميق، إلى تزييف الوعي مستعينة بأبحاث علمية. وقد طرحت مرحلة السلام وإعادة البناء تساؤلات أخلاقية عن أهداف وأساليب الدعاية التي مورست أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد تعارضت الاتجاهات بين مؤيد ومعارض لهذه الأساليب، ولكن اتفقت كل الاتجاهات على قوة وفاعلية أساليب الإقناع الحديثة[11].

3. **التوازن الثقافي**

أبرزت الحرب العالمية الأولى أهمية التوازن الدولي في مجال الثقافة، وحرصت كل الدول الكبرى على تنمية ثقافاتها الإبداعية المحلية ونشرها خارج إقليمها في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وينبغي التنبيه هنا لدور الثقافة في إنعاش الروح القومية الألمانية في العهد النازي. لقد شهدت هذه الفترة ازدهار الآداب والفنون، وانتشار السينما والصحافة المصورة، وازداد التقدير الاجتماعي للسينما كفن وللتصوير الضوئي (الفوتوغرافي) وللإذاعة. وكان التنافس في أوربا على أشده بين ألمانيا وفرنسا.

وإذا كانت الحكومة الأمريكية لم ترَ خلال هذه الفترة ضرورة تبني استراتيجية ثقافية دولية، فقد تولت صناعة السينما الأمريكية هذه المهمة، حيث انطلقت صناعة السينما الأمريكية في شراء دور العرض السينمائية، وسيطرت على الإنتاج والتوزيع المحلي في معظم الدول الأوربية وفي أمريكا الجنوبية. وفي عام 1930 بلغ إنتاج الصناعة الأمريكية أربعة أضعاف مثيلاتها الأوربية، ولكن ظهر أمامها مشكلة اللغات المحلية مع ظهور السينما الناطقة الذي أنعش صناعة السينما في مناطق شتى من العالم[12].

المرحلة الرابعة: تطور نظم الاتصال إبان الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1945)

تفكك النظام الاتصالي الدولي إبان الحرب العالمية الثانية، وشهدت هذه الفترة تطوراً في استخدام الاتصال في إدارة الصراع؛ ويرجع السبب في ذلك إلى انتشار الإذاعات الدولية، التي حرصت كل الأطراف على استخدامها في التأثير وممارسة الضبط الاجتماعي داخلياً وخارجياً، في الوقت الذي حرصت فيه على عرقلة الاستماع للإذاعات الأجنبية.

وقد استخدمت كل الدول المتحاربة الإذاعة في الصراع وحرصت على شل قدرات الأطراف الأخرى على إرسال المعلومات أو استقبالها من خلال حرمان هذه الأطراف من ممارسة الاتصال بين نقطتين، أي حرمانها من استخدام نظم الكوابل البحرية والنظم اللاسلكية. وقد استطاعت دول الحلفاء تدمير الكوابل البحرية الإيطالية الممتدة من مالطا إلى جبل طارق وإسبانيا وأمريكا الجنوبية. وفي الشرق الأقصى استطاع اليابانيون تدمير كل محطات الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة لدول الحلفاء، وأبقوا في أيديهم إحدى عشرة خدمة للاتصالات تغطي 18 ألف ميل من خطوط الكوابل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من التدمير الذي لحق بشبكات الاتصالات الخاصة بالحلفاء، فقد استطاع الإنجليز أن يعوضوا خسائرهم، وأن يزيدوا من مسارات الكوابل الإنجليزية بنسبة 400٪ خلال فترة قصيرة من اندلاع الحرب.

واستخدمت الأطراف المتحاربة الإذاعة كمصدر للاستخبارات، وأنشأت خدمات استماع، ووحدات لرصد نشرات الأخبار الإذاعية للأعداء للحصول على معلومات عن الروح المعنوية للجماهير في الدول

الأخرى، ومشكلات العجز في المياه والطعام والطاقة وغيرها من المشكلات الداخلية. واستخدمت موجات الإذاعة لرصد التحركات العسكرية وغير العسكرية للأطراف الأخرى.

وابتكرت الدول المتحاربة أساليبها الخاصة للسيطرة على تدفق المعلومات، وسعت إلى النفاذ بمعلوماتها التي تدعم سيطرتها الاجتماعية إلى ما وراء حدود العدو لإضعاف سيطرته الاجتماعية على شعبه، وعلى الشعوب التابعة له، في الوقت الذي سعت فيه إلى الحيلولة بين شعوبها والاستماع إلى الإذاعات المعادية. وصممت من أجل ذلك بعض الأساليب للتصنت على حركة اتصالات العدو وتشويشها المعلومات التي يبثها إلى شعبه وإلى الخارج.

وقد شوشت كل الدول المتحاربة على الخدمات الإذاعية الوافدة من الدول المعادية، وسن الألمان تشريعات تحرم الاستماع إلى الإذاعات الأجنبية، وفرضوا رقابة صارمة على من يستمع إليها من أفراد الشعب الألماني، وجندوا ضباطاً للإبلاغ عن أولئك الذين يستمعون إلى الإذاعات الأجنبية ومصادرة أجهزة الاستقبال لديهم، وكان السجن أو الأشغال الشاقة هو عقاب من ينتهك هذا الحظر، أما الذين كانوا يستمعون إلى هذه الإذاعات، وينقلون ما يستمعون إليه إلى غيرهم فكانت عقوبتهم الأشغال الشاقة أو الإعدام. وطبق النظام النازي هذه الإجراءات على الشعب الألماني، وعلى شعوب المناطق التي احتلها، وهكذا فعلت إيطاليا.

المرحلة الخامسة: تطورات نظم الاتصال إبان الحرب الباردة (1945 ـ 1989)

تعد مرحلة الحرب الباردة مرحلة جوهرية في تطور نظم الاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لأنها شهدت اندماج مكونات هذه

النظم الأساسية : التقنية والقانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية في نظم كلية وظفتها الدول لخدمة أهدافها الاستراتيجية داخلياً وخارجياً. فقد ساعدت تقنيات الاتصال الجديدة التي ظهرت في هذه الحقبة على تدويل الاقتصاد وظهور ما يسمى بالاقتصاد العالمي، وظهور النظم الاقتصادية الوطنية المبنية على صناعة الاتصال والخدمات. وأدى اندماج هذه التقنية مع النظم السياسية والعسكرية إلى تطور الحرب الباردة ذاتها والتسابق في مجالات التسلح؛ التقليدية وغير التقليدية، وإلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة؛ (العالم الأول) والدول النامية (العالم الثالث). وشهدت هذه الفترة أيضاً ذروة عمليات الضبط الاجتماعي والسيطرة على العقول، والاختراق المباشر وغير المباشر لتوجهات الدول النامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لدمجها كتوابع في النظام الرأسمالي العالمي، أو النظام الماركسي العالمي. ويمكن القول إجمالاً إن وضعية نظم الاتصال في نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، هي مرحلة الانطلاق لتفاعلات مرحلة الحرب الباردة، بعد أن اختفت مقاومة الدول الشيوعية (سابقاً) والدول النامية لمساعي عولمة نظم الاتصال الوطنية ودمجها كتوابع في نظام اتصال دولي في إطار الرأسمالية العالمية[13].

ونتناول فيما يلي أبرز التطورات التي جدّت على نظم الاتصال إبان الحرب الباردة، وهي:

1. التطورات التقنية.
2. تطور عمليات احتكار المعرفة وإدارة العقول.
3. ازدياد الفجوة الاتصالية بين الأغنياء والفقراء.
4. احتواء محاولة تقليل الفجوة الاتصالية.

1. التطورات التقنية

شهدت هذه الفترة ظهور عدد من التقنيات الجديدة في مجال الاتصال إلى جانب التطور الذي لحق بالوسائل القديمة، فقد تطورت أجهزة البث والاستقبال الإذاعي والإخباري وآلات الطباعة وشبكات الاتصالات التقليدية، ولكن كان الأهم هو ظهور ثلاثة ابتكارات جديدة غيرت نظم الاتصال التقليدية جذرياً سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، فقد انتشر التلفاز في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتطور سريعاً من حيث التقنية والمضمون، وانتشر بعد ذلك في بقية أنحاء العالم في العقود التالية. وظهرت تقنية الأقمار الصناعية في بداية عقد الستينيات وتزاوجت بعد ذلك مع الحاسبات الإلكترونية. وأدى هذا التزاوج إلى تغييرات جذرية في كل النظم: السياسية والاقتصادية والإدارية، وإلى ما يسمى بثورة المعلومات، علاوة على القفزات السريعة التي حدثت في مجالات المعرفة الأخرى وتطبيقاتها، فغيرت شكل الحياة تماماً، وغيرت من شكل ومضمون التفاعلات الدولية ذاتها[14].

ويمكن تلخيص دوافع الدول الكبرى للانطلاق نحو الفضاء فيما يلي:

- الاكتشاف العلمي للفضاء الخارجي.
- الأمن الوطني للدول، وهو هدف عسكري.
- بناء سمعة ومكانة علمية على المستوى الدولي، وهو هدف سياسي.
- التطبيقات السلمية لتقنية الفضاء، وهو هدف اقتصادي.

وتمثل هذه الدوافع الأربعة خليطاً، غالباً ما يطفو على سطحه الهدف العسكري[15].

2. تطور عمليات احتكار المعرفة وإدارة العقول

حرصت الأطراف المتصارعة في الحرب الباردة حتى عام 1989، على فرض أنماط محددة من احتكار المعرفة، وإدارة عقول مواطنيها بما يتوافق وأيديولوجيتها، وتوجهات الصفوة التي تدير هذه الأيديولوجيا. وعلى حد تعبير "بولتز" و"إنتمان": «إن وسائل الاتصال قد نشّأت الأمريكيين لتقبل شرعية مؤسساتهم الحكومية، وقولبت الرأي العام الأمريكي ليتوافق مع ما تراه الصفوة. إن الصحافة الأمريكية أضعفت قدرة المواطن الأمريكي العادي للمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية»[16]. وليست ظاهرة احتكار المعرفة وإدارة عقول البشر قصراً على النظام الاتصالي الأمريكي أو الروسي أو الصيني، ولكنها ظاهرة ملازمة لكل نظم الاتصال في العالم.

وقد استخدمت الدول ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة عدة استراتيجيات لفرض الضبط الاجتماعي، وإدارة العقول من خلال وسائل الاتصال، منها فرض تصورات وتفسيرات معينة ومحددة تهدف إلى خدمة أهداف الضبط الاجتماعي والمصالح المباشرة أو غير المباشرة للدول، ومنها معالجة المعلومات أو تحريفها لجعل الناس لا يستطيعون التمييز بين ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي، ومنها نفي المعلومات الصادرة عن الخصم أو رفض تأكيدها أو نفيها، وترك الأفراد يعتقدون ما يرونه. ولكنها استراتيجيات تستهدف إيجاد حالة من الارتباك أو عدم التيقن لدى الجمهور، بحيث يصبح غير قادر على

التيقن بحقيقة الموضوع، ويصبح من السهل بعد ذلك دفعهم لتعديل اتجاهاتهم، ومن هذه الاستراتيجيات حظر استيراد تقنيات ما، أو برامج إعلامية معينة، لحرمان الجمهور من الوصول إلى معلومات أو مضامين إعلامية معينة. وللتشويش على الموجات الإذاعية للدول الأخرى، والسيطرة على أنشطة الصحفيين والدبلوماسيين، وغيرها من الأساليب التي تعرقل جمع ونشر واستقبال المعلومات. وعلاوة على ما سبق تبرز الرقابة كعامل فعال في فرض الضبط الاجتماعي.

وعلى الطرف الآخر، سعت الدول إلى تزويد شعوب الدول الأخرى بالمعلومات من منظورها الخاص لزعزعة الأيديولوجيا التي ينتمون إليها، وكانت هذه هي فلسفة الإذاعات الموجهة من الغرب إلى داخل الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له إبان الحرب الباردة.

ولم تقتصر ممارسة الضبط الاجتماعي إبان الحرب الباردة على النواحي السياسية وحدها، وإنما امتدت إلى النواحي الاقتصادية بهدف اكتساب قدرة أكبر على الوصول الأسرع إلى المعلومات التي تخص الأسواق والسلع والطاقة والنقل والموارد الاقتصادية. وقد استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات تطوير شبكات معلومات خاصة بها للحصول على مثل هذه المعلومات لخدمة أنشطتها التخطيطية، ولبناء استراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية والمالية، وهو ما أدى في النهاية إلى السيطرة وضبط أوضاع الاقتصاد العالمي لصالح دول وشركات معينة متعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من أن كل الدول مارست عمليات الضبط الاجتماعي إبان الحرب الباردة – ولم تزل – فإن هذه الممارسات كانت قوية عند

مراكز الدول، ضعيفة عند أطرافها، مما سهل على الدول الأخرى اختراق أطراف الدول اتصالياً، ومما وفر بدائل لرعايا الدول عن الاتصال المركزي للدولة التي ينتمون إليها.

وقد اختلفت قدرات الدول على ممارسة الضبط الاجتماعي أثناء الحرب الباردة تبعاً لاختلاف قدرات الصفوة السياسية والاقتصادية، وتباين قدرات الدول ذاتها على احتكار المعرفة.

ومع انهيار الشيوعية توقف التشويش على كل الإذاعات الغربية في دول الكتلة الشيوعية سابقاً. وقد تبنت الدول النامية هي الأخرى عدة مداخل للتحكم في تدفق المعلومات والتقنيات عبر حدودها، ولكنها لم تكن في الغالب تهدف إلى منع المضامين التي لا تتوافق واتجاهاتها الأيديولوجية، ولكنها كانت تستهدف حماية سيادتها السياسية والاقتصادية، وحماية هوياتها الثقافية من تهديد المضامين الغربية الوافدة. واتبعت الدول النامية استراتيجيات مشابهة لاستراتيجيات الكتلة الشيوعية، منها منع استيراد بعض أشكال تقنيات الاتصال من خلال فرض رسوم جمركية وتعريفات عالية على هذه التقنيات، وبررت ذلك بندرة مواردها من النقد الأجنبي[17].

3. ازدياد الفجوة الاتصالية بين الأغنياء والفقراء

تطورت وسائل الاتصال في العالم الغربي على نحو غير مسبوق خلال هذه الفترة، سواء في تقنياتها أو في مضامينها؛ وارتبط ذلك بتطور صناعة الاتصال ذاتها. وثمة اتفاق على أن التحول الاقتصادي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية قد قام على أكتاف صناعة الاتصالات وصناعة الخدمات. فالنمو في صناعة الاتصالات سار بمعدلات تفوق معدلات النمو في شتى مجالات الصناعة الأخرى، ووفر فرص عمل

لملايين الأفراد في المجتمعات الغربية . وقد بلغ دخل الشركات العاملة في صناعة الاتصال عام 1980 ما يقرب من 350 مليار دولار ، أي ما يعادل 18٪ من إجمالي التجارة الدولية ، وفي عام 1986 بلغت المخرجات السنوية العالمية لصناعة الاتصال والمعلومات 1600 مليار دولار ، واستمر النمو بشكل مطرد [18] . وارتفع حجم مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية إلى الخارج من أقل من 100 مليون دولار عام 1970 إلى ما يقرب من 400 مليون دولار عام 1980 [19] . لقد كانت كل المؤشرات تدل على أن نظم الاتصال في الدول الغربية تشهد مرحلة انطلاق ووفرة أثرت بشكل مباشر في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه الدول .

وعلى النقيض تماماً، شهدت هذه الفترة استقلال المستعمرات وظهور الدول الجديدة التي سميت بالدول النامية ودول العالم الثالث . وقد ورثت هذه الدول نظماً اتصالية متهالكة : نقصاً شديداً في المرافق ، وعجزاً شبه كامل في البنى التحتية في المجالات السلكية واللاسلكية وفي الخدمات البريدية ، ونقصاً في الترددات الإذاعية اللازمة لتغطية ترابها الوطني ، وندرة في الكوادر الفنية في مجالات الاتصال وفي المعلومات التي تحتاجها في التنمية ، وعدم استعداد كاف من قبل الدول المتقدمة لمساعدتها مالياً وتقنياً . وقد أدركت هذه الدول أن أوضاعها المتردية ناجمة عن احتكار الشركات والمؤسسات الإعلامية الغربية لموارد الاتصال على نحو يؤكد استمرار الحقبة الاستعمارية في شكل جديد[20] .

ويكفي للدلالة على تدهور أوضاع الاتصال في الدول النامية قياساً بالدول المتقدمة الإشارة إلى أنه مع بداية الربع الأخير من القرن

العشرين، وفي عام 1975، كان يخص كل 1000 فرد من أبناء الدول النامية من نسخ الصحف 32 نسخة في مقابل 110 نسخ في المتوسط تخص كل 1000 فرد على المستوى العالمي؛ وكان يخصهم 0.9 كيلوجرام في العام من ورق الصحف في مقابل 5.3 كيلوجرامات لكل 1000 فرد على المستوى العالمي؛ وكان يخصهم 1.4 كيلوجرام في العام من ورق الطباعة وورق الكتابة في مقابل 7.4 كيلوجرامات كمتوسط عالمي؛ وكان يخصهم 66 مذياعاً في مقابل 255 لكل 1000 فرد على مستوى العالم؛ و14 تلفازاً مقابل 102 لكل 1000 فرد على المستوى العالمي؛ وفي العام نفسه بلغ مجمل إنتاج الدول النامية من الكتب 15.4٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الكتب[21].

ولاشك في أن الدول النامية تتحمل جزءاً من المسؤولية؛ فعلى الرغم من إدراك هذه الدول لأهمية تطوير نظم اتصالها الوطنية لضمان التماسك الوطني ووحدة إقليم الدولة وتفاعلها الإقليمي والدولي وبناء الهوية الوطنية وتحقيق التنمية، فإن تطوير هذه النظم لم يحظ في كثير من الأحوال بالأولوية اللازمة. ومع ذلك ينبغي الإقرار بأن الدول النامية التي استقلت في الربع الثالث من القرن العشرين قد برزت إلى الوجود كدول في ظل بيئة اتصالية غير محابية، ومعرقلة في كثير من الأحيان سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية الدولية[22].

4. احتواء محاولة تقليل الفجوة الاتصالية

سعت الدول النامية طوال عقد السبعينيات من القرن العشرين لإصلاح الخلل أو عدم التوازن أو الفجوة المتسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجالات الاتصال المختلفة. واستطاعت أن تدفع بأفكارها

ومقترحاتها إلى الأمم المتحدة وإلى اليونسكو، وتحول الجدل بينها وبين الدول المتقدمة إلى أحد أشكال الصراع في الحرب الباردة. ولهذا تعتبر محاولات إصلاح النظام الاتصالي الدولي إحدى العلامات البارزة في مرحلة الحرب الباردة. وقد دل هذا الصراع وما انتهى إليه من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اليونسكو وإبقاء الأوضاع على ما هي عليه، على أن أوضاع النظام الاتصالي الدولي وتوجهاته وتأثيراته في نظم الاتصال في الدول المختلفة، مبنية ومصوغة بشكل يخدم المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، ويستحيل تغييره أو تعديله بما يحقق العدالة والمساواة بين الدول، وأن هذه الدول قادرة على احتواء أي محاولات لتعديله[23].

وقد استطاعت الدول الغربية احتواء مطالب الدول النامية، واتبعت في ذلك الاستراتيجيات الآتية:

أ. طفت على السطح ومنذ المراحل الأولى من الجدل فكرة مواجهة الاحتياجات الأساسية للدول النامية، من خلال تقديم مساعدات تقنية. وكان الهدف من ذلك هو الاستفادة من مطالب الدول النامية في فتح أسواق جديدة للتقنيات الاتصالية الغربية.

ب. تقديم وعود خطابية بتقديم مساعدات جماعية للدول النامية.

جـ. الاستفادة من الأمم المتحدة ذاتها للحصول على مكاسب أكبر في أسواق الدول النامية.

واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة المساعدات الجماعية لاحتواء المطالب الراديكالية من أجل التغيير، ثم لم تعط شيئاً سوى

الإسهام في المشروعات التي حددتها هي لخدمة مصالح صناعاتها الاتصالية في أسواق الدول النامية. وهو ما طوق في الحقيقة مفهوم المساعدات الجماعية.

وطبقاً لوثائق البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في الدول النامية الذي تبنته الدول الغربية في إطار اليونسكو، تعتبر فرنسا والنرويج هما الدولتين الغربيتين اللتين قدمتا مساعدات جوهرية للبرنامج. وتم تقديم مساعدات محددة من فنلندا وإيطاليا والسويد وسويسرا واليابان (إذا ضمت إلى الدول الغربية). وعلى الرغم من أن كندا قدمت في البداية مساعدات مباشرة للبرنامج، فقد فضلت بعد ذلك تقديمها من خلال هيئة المعونة الكندية، أي من خلال القطاع الخاص الكندي. وفي عام 1984 قدر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU) أن الدول النامية تحتاج إلى 12 مليار دولار للاستثمار في شبكاتها الاتصالية لتطويرها على نحو كاف، ولكن الحساب الخاص للبرنامج لم يتوافر له خلال الفترة 1981-1990 إلا 200 مليون دولار فقط[24].

المرحلة السادسة: عصر العولمة (1990 حتى الآن)

يشير مفهوم العولمة – في شكله العام الأكثر قبولاً – إلى عمليات التحول والتطور السريع في الترابط والتشابك والتداخل المعقد بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على مستوى العالم، على النحو الذي يجعل المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد أكثر قرباً وتفاعلاً بعضها مع بعض. ويمتد مفهوم العولمة ليشمل أيضاً العلاقات الاجتماعية، حيث تمتد العلاقات الاجتماعية التي تحكم حياتنا الاجتماعية من السياقات المحلية إلى السياقات الدولية، ومن ثم يمكن فهم العولمة على أعلى مستوى من العمومية على أنها السلوك عن بعد.

ومع ذلك، فمن الصعب الإحاطة بالعولمة، سواء من الناحية النظرية أو الناحية العملية. فبعض الباحثين يركزون اهتمامهم على وصف وتحليل الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية المعاصرة؛ ويركز البعض الآخر على مفهوم العولمة وعملية العولمة باعتبارهما مرادفين لاصطلاح الارتباط. وفي الحالتين لا يتضح لنا مفهوم محدد ودقيق للعولمة، على الرغم من أننا ندرك أن هذا المفهوم يمثل تحدياً للكثير من المفاهيم السائدة – أو التي كانت سائدة – في كثير من مجالات المعرفة الإنسانية[25].

ويستخدم فريق ثالث من الباحثين اصطلاح العولمة للإشارة إلى الطريقة التي تمتد بها علاقات القوى والاتصالات عبر العالم في ظل الظروف الدولية المعاصرة، والمتضمنة اختصار عاملي الزمان والمكان، وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية. فالعولمة ظهرت نتيجة للمتغيرات السريعة في السوق ولبروز الشركات العملاقة وظهور طبقة جديدة من تجار السلع الثقافية والترفيهية وتقنيات المعلومات. ومن هنا يركز أصحاب هذا الاتجاه على ارتباط العولمة بالتطورات السريعة في مجالات الاتصال المختلفة، وبخاصة على المستوى الدولي، ثم إنهم يركزون على علاقة العولمة بتمدد الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات، وبتغير مناطق النفوذ الثقافي على مستوى العالم[26]. وفي كل الأحوال يتضح الاهتمام بالاتصال ووسائله في إطار العولمة، على الرغم من أن الباحثين يتجنبون التركيز على وسائل الاتصال ذاتها عند مناقشة قضايا العولمة على أساس أن التركيز على تحليل وسائل الاتصال ذاتها كثيراً ما يبالغ في دور هذه الوسائل، ويهمش الخصائص الأخرى والتأثيرات عبر الدولية وعبر الثقافية، ويخفق في أن يأخذ في اعتباره دور القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تحرك وسائل الاتصال[27].

ويقوم الخيار السياسي الذي طرحه المجتمع الدولي مع انهيار الشيوعية على حتمية الرأسمالية الليبرالية والسوق الحرة، وهو ما يتضح نظرياً من الترويج الغربي لطروحات فرانسيس فوكوياما الذي اعتبر الرأسمالية النهاية الحتمية لتاريخ الإنسانية؛ والذي يتضح عملياً من التطورات التي اجتاحت العالم منذ انهيار الشيوعية. ويقوم الافتراض النظري على أن السوق الحرة في إطار الرأسمالية يمكن أن توفر التوزيع الأقصى للمعلومات وموارد الاتصال عبر العالم. ولكن السؤال المهم الذي يطرح نفسه في مواجهة هذا الافتراض هو: من يحمي الصالح العام في مواجهة الشركات العملاقة التي ظهرت وتطورت بعيداً عن نطاق سيطرة الدول؟ وتتسم نظم الاتصال في عصر العولمة بالسمات التالية:

1. انسحاب الدول من مجال الاتصال.

2. خصخصة نظم ووسائل الاتصال.

وسوف نتعرض فيما يلي لهذه السمات بشيء من التفصيل:

1. انسحاب الدول من مجال الاتصال

يدعم المناخ السياسي السائد في كثير من دول العالم الاتجاه نحو الانسحاب من ملكية وإدارة نظم الاتصال الوطنية انطلاقاً من أن هذه النظم والوسائل يمكن أن تتطور على نحو أفضل نتيجة لتركها للملكية وإدارة القطاع الخاص، وتحرير الصناعات الإلكترونية، وتخفيض أو إلغاء هياكل التعريفات والرسوم. والملاحظ في كثير من الدول أن تبني سياسات الخصخصة قد صاحبه انسحاب الدولة وانكماش دورها في

مجالات اجتماعية معينة. وهناك الآن اتجاه في بعض الدول يستبعد انغماس الدولة في مجالات الخدمة العامة، في الوقت الذي تنغمس فيه بشكل متزايد في ميادين السياسات التقنية. وبالطبع فإن هذه التوجهات كلها تفيد الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة العاملة في مجال الاتصال، ويفتح أمامها الباب على مصراعيه للتوسع عالمياً في الأسواق كافة.

وفي الحقيقة، إن انكماش دور الدولة في مجالات الاتصال وإزالتها للقواعد والتشريعات التي تعوق انطلاق الشركات المتعددة الجنسيات داخل نظامها الوطني، يقلل من قدرة هذه الدول على حماية نفسها في مواجهة الاختراق الاقتصادي والثقافي، وفي مواجهة هيمنة الدول الكبرى، ويزيل عملياً قدرتها على اتخاذ مسار بديل للتنمية الوطنية. ويشهد السياق التاريخي أن جميع الدول التي استطاعت بناء خطط تنموية جيدة، واستطاعت تحقيق معدلات نمو ملحوظة كانت في حاجة إلى إجراءات الحماية الحكومية. واليوم تساوم الحكومات والمنظمات الدولية نيابة عن الشركات المتعددة الجنسيات، ومن خلال منظمة التجارة العالمية، وهي قادرة على إزالة أشكال الحماية التي تمارسها الدول الأقل نمواً. إن البناء السياسي لاتفاقيات التجارة الإقليمية (مثل الاتفاقية ماسترخت) والدولية (مثل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "الجات") يتضمن نقل قوى اتخاذ القرار من المشرعين المحليين والإقليميين إلى الأجهزة البيروقراطية في الشركات العملاقة، والبعيدة عن الرقابة الشعبية. وعندما تسعى الدول إلى تقليص سيادتها في مجالات الاتصال فإنها تضفي الشرعية على حقوق الشركات المتعددة الجنسيات[28].

2 . خصخصة نظم ووسائل الاتصال

اجتاحت العالم منذ عقد الثمانينيات حمى خصخصة وسائل الاتصال. وتختلف مبررات الخصخصة من دولة إلى أخرى؛ فبعض الدول - وبخاصة الأوربية - اتخذت هذا القرار لمواجهة محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة التي تحظى بنسبة استماع ومشاهدة عالية، أي أنها سمحت للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال الاتصال لأسباب قانونية في المقام الأول. وبعض الدول سمحت بخصخصة وسائل الاتصال في إطار تصفية القطاع العام وتخفيف أعباء الدولة. وهناك فريق ثالث خصخص وسائل الاتصال لمواجهة البث التلفزيوني المباشر الوافد من الخارج، والذي لا تستطيع وسائل الاتصال الحكومية منافسته. ولكن الملاحظ أن وسائل الاتصال التي نقلت إلى القطاع الخاص، أو التي أنشأها القطاع الخاص في العديد من الدول تعاني مشكلات في التمويل والإدارة باستثناء دول غرب أوربا[29].

وقد ارتبطت ملكية القطاع الخاص لوسائل الاتصال الجماهيرية باصطباغ مضمون هذه الوسائل بالطابع التجاري، حيث تشكل الدول النامية سوقاً متزايدة الأهمية للمعلنين الدوليين، ولأن الأنشطة الاستهلاكية لهؤلاء في الدول الصناعية أقل من مثيلاتها في الدول النامية، نتيجة تزايد معدلات الطبقة الوسطى في الدول النامية، والتي لم تصل أسواقها إلى مستوى التشبع الذي وصلت إليه أسواق الدول الصناعية. ومن ثم يركز المعلنون الدوليون على المنتجين والموزعين والمستهلكين في الدول النامية.

وقد أظهرت البحوث العلمية أن عولمة تقنية الاتصال لعبت دوراً مهماً في عولمة السلع الاستهلاكية الغربية في كل أرجاء العالم النامي، وأن الإعلان الدولي لعب دوراً محورياً في هذا الاتجاه. ولهذا تضمنت عملية العولمة ازدهار الإعلان بشأن السلع الاستهلاكية. ومع انسحاب الدولة وتركيز الإعلان الدولي على الدول النامية تثور التساؤلات التالية:

أ. هل تستطيع دولة ذات سيادة حماية نفسها من اختراق الإعلانات التجارية الإقناعية بشأن سلع استهلاكية غير وطنية؟

ب. كيف تستطيع الدول النامية أن تساير التطورات السريعة في تقنية الاتصال؟

ج. كيف تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات التقنية الجديدة للتغلب على القيود الحكومية على مضامين الإعلانات التجارية؟

د. هل توجد فرص أو أساليب لحماية الدول النامية من الدخول في مركز التسويق الدولي للسلع الاستهلاكية الغربية؟

الهوامش

1. للاستزادة عن نشأة وسائل الاتصال وتطورها، انظر:.

- G. Gordon, *The Communication Revolution*, (New York, NY: Hasting House Publishers, 1977).
- J. Tebbel, *The Media in America* (New York, NY: New American Library, 1974).
- G. Wade, *Film, Video, and Television-Market Forces: Fragmentation, and Technological Advance* (London: Comedia Publishing Group, 1985).

2. انظر:

A. Mattelart, *Mapping World Communication: War, Progress, Culture*, Translated by S. Emanual, & J. Cohen (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994), 6 - 7.

3. انظر:

Mattelart., op. cit., 7 - 15.

4. للاستزادة عن نشأة وكالات الأنباء الدولية وتطورها وأنشطتها، ونفوذها على المستويات المحلية والدولية، انظر:

- O. Boyed-Barrett, "The Global News Wholesalers," in G. Gerbener, *Mass Media Policies in Changing Cultures* (New York, NY: John Wiley & Sons, 1977).
- ____ *International News Agencies* (London: Constable, 1980).
- CIC., Document no. 11, *The World of News Agencies* (Paris: Unesco, 1978).
- J. Tunstall, "Worldwide News Agencies - Private Wholesalers of Public Information," in J. Richstad, & M. Anderson, (eds.), *Crisis in International News - Policies and Prospects* (New York, NY: Columbia University Press, 1981).

5 . مع بدايات القرن العشرين قامت شركة ويسترن إليكتريك (Western Electric) التي كانت تمتلكها شركة (AT & T) بإنشاء فروع لها في كل من بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا والنرويج وبولندا وأستراليا والصين واليابان، ولم تتخل ويسترن إليكتريك عن موقعها المتقدم في العالم إلا في عام 1925 في ضوء قانون مناهضة الاحتكار . وتخلت عن هذا الموقع لشركة (ITT) التي كانت قد تأسست في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام 1920 . ولم تحتل (AT & T) موقعاً متقدماً على المستوى العالمي إلا في عام 1982، انظر :

Mattelart, op. cit., 12-13.

6 . للاستزادة عن نشأة الثقافة الحضرية العالمية وتطورها، وانتشارها منذ نهاية القرن التاسع عشر، انظر :

- S. Arutiunev, "Cultural Paradigm - The Process of Change Through Cultural Borrowing," *Cultures* vol. 5, no. 1 (1978): 87 - 94.
- Ch. Daflen, "Cultures, Values, and Communication," *Cultures* vol. 6 no. 1 (1979): 109 - 110.

7. انظر :

R. Fortner, *International Communication - History, Conflict, and Control of the Global Metropolis* (Belmont, CA: Wadsworth, Inc., 1993), 103 - 104.

8. انظر :

Mattelart, op. cit., 53 - 60.

9. انظر معالجة مستفيضة لنشأة الرأي العام العالمي في : مختار التهامي، **الصحافة والسلام العالمي**، ط 2 (القاهرة : دار المعارف، 1974) .

10 . انظر :

Fortner, op. cit., 124.

11 . انظر :

Mattelart., op. cit., 66 - 68.

12 . انظر :

Mattelart., op. cit., 64 - 65.

13 . انظر معالجة مستفيضة لهذا الموضوع في : راسم محمد الجمال، **الإعلام الدولي**، (القاهرة : كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2000).

14 . للاستزادة عن الأقمار الصناعية واستخداماتها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والمشكلات المرتبطة بها، انظر : راسم محمد الجمال، "الأقمار الصناعية ووظائفها الاتصالية"، في مجموعة مؤلفين، **مقدمة في وسائل الاتصال**، (جدة : مكتبة مصباح، 1989)، ص 175 ـ 223.

15 . انظر :

J. Logston, "Introduction," in A. Needell (ed.) *The First 25 Years in Space: A Symposium* (Washington, DC: Smithsonian Institute Press, 1983), 6 - 8.

16 . انظر :

D. Poletz, & R. Entman, *Media, Power, Politics: A Timely Provocative Look at How the Media Dictate Public Opinion and Political Power in the United States* (NY: The Press, 1981), 234 - 235.

وانظر أيضاً : هـ. شيللر، **إدارة العقول**، ترجمة عبدالسلام رضوان، الطبعة الثانية، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم 243، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999).

17 . انظر :

Fortner, op. cit., 205 - 210.

18 . انظر :

E. Herman & R. McChesney, *The Global Media - the New Missionaries of Corporate Capitalism* (London: Casse II, 1999), 38.

19 . انظر :

O. Ganley, & G. Ganley, *To Inform or to Communicate - The New Communication Network*, (New York, NY: Mac-Graw Hill, Inc., 1982), 61.

20 . عن وظيفة نظم ووسائل الاتصال في الدول النامية، انظر على سبيل المثال :

- الجمال، راسم محمد، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).
- CIC, Document no. 11, op. cit.
- E. Katz, et. al. (eds) *Broadcasting in the Third World - Promise and Performance*, (Gambridge, MA: Harvard University Press, 1997).
- S. MacBride, et. al., "Many Voices, One World - Communication and Society, Today and Tomorrow, Report of the International Commission for the Study of Commuication Problems," (London: Kogan Page, 1983).

21. انظر:

Unesco, *Statistical Year book - 1989* (Paris: Unesco, 1989) tables no. 6 - 1, 6 - 2, 6 - 3, 6 - 4, 6 - 9, 6 - 11.

22. ورثت الدول النامية من عهد الاستعمار شبكات اتصال متهالكة، ومصممة أساساً لربط عواصم هذه الدول بعواصم الدول الاستعمارية، مع انعدام فرص الاتصال بالدول المجاورة أو ببقية إقليم الدولة. وحرصت الدول المتقدمة بعد ذلك على حرمان هذه الدول من الاتصال بالعالم الخارجي من خلال تزويدها بمحطات أرضية تسمح فقط باستقبال البرامج التلفزيونية المنتجة في الدول الصناعية ولا تسمح بإمكانية الإرسال إلى الخارج. أما نظام الرسوم والتعريفات فكان مصمماً هو الآخر لصالح الدول المتقدمة، حيث تفوق تكلفة الاتصال عبر مسافة بين نقطتين داخل الدول النامية بكثير ما تتكلفه بين نقطتين بينهما المسافة نفسها داخل الدول المتقدمة. كذلك فإن نقل رسالة اتصالية من دولة متقدمة إلى دولة نامية كان أقل بكثير مما لو نقلت في الاتجاه المعاكس. وعلاوة على ذلك، لم تحصل الدول النامية على نصيب عادل من ترددات الطيف الكهرمغناطيسي، والاتفاقيات الدولية لنقل المطبوعات لا تشجع الدول النامية على تصدير إنتاجها من الصحف والكتب.

أما الإطار القانوني للنظام الاتصالي الدولي فهو معيب، فضلاً عن غيابه في بعض الحالات، ويجري تطبيقه بطريقة تعسفية لصالح عدد قليل من الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال: لا تعد التشريعات الخاصة بحق الرد والتصحيح على المستوى الدولي فعالة إلى حد كبير، ولا توجد قواعد دولية للسلوك المهني في مجال

الاتصال، وأدى عدم التوازن في مجال حماية حق المؤلف على المستوى الدولي إلى تغليب المصالح التجارية للدول المتقدمة، وأسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق السيطرة الثقافية والسياسية لهذه الدول. وعلاوة على ذلك، يتسم توزيع الطيف الكهرمغناطيسي بعدم التوازن والإجحاف بحقوق الدول النامية، وتسود الفوضى وعدم التنسيق مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، واستخدام الأقمار الصناعية على نحو يهدد السيادة الوطنية للدول ويعد شكلاً من أشكال انتهاك العقول.

للاستزادة، انظر:

CIC, Document no. 32, "The New World Information Order, Presented by Mostafa Masmoudi," (Paris: Unesco, 1978).

23. للاستزادة عن هذه التطورات، انظر: راسم الجمال، الإعلام الدولي، مرجع سابق، ص69- 101.

24. انظر:

C. Roach, "The Western World and the NWICO, United they Stand?" in P. Golding, & PH. Harris (eds.) *Beyond Cultural Imperialism - Globalisation, Communication & The New International Order*, (London: Sage Publications, 1997), 94 - 116.

25. انظر:

J. Tomlinson, "Cultural Globalization and Cultural Imperialism," in A. Mohammadi (ed.) *International Commuication and Globalization* (London: Sage Publications, 1997), 170 - 171.

26. انظر:

A. Mohammadi, Introduction, op.cit., 3 - 4.

27. انظر:

O. Boyed - Barrett, "International Communication and Globalization: Contradictions and Directions," in Mohamadi, op.cit., 11.

28. انظر:

Herman & McChesney, op. cit., 30 - 31.

29. للاستزادة عن خصخصة وسائل الإعلام في دول أوربا الغربية، انظر :

D. McQuail, "Commercialization," in D. McQuail, & K. Siune (eds) *New Media Politics Comperative Perspective in Western Europe* (London: Sage Publications, 1987), 152 - 177.

وعن خصخصة وسائل الاتصال الإلكترونية عبر العالم، انظر :

L. Gross (ed.) *The International World of Electronic Media* (New York, NY: Mac-Graw Hill, Inc. 1995).

وعن المشكلات الإدارية والمالية التي تعانيها دول شرق ووسط أوربا نتيجة للخصخصة، انظر :

C. Sparks, "Post Communist Media in Transitions," in J. Corner, et. al., (eds) *International Media Research - A Critical Survey* (London: Routledge, 1998), 96 - 122.

نبـــذة عـــن المحاضـــر

د. راسم محمد الجمال

يشغل الدكتور راسم محمد الجمال منصب رئيس قسم العلاقات العامة والإعلان في كلية الإعلام بجامعة القاهرة. وقد حصل على ليسانس الآداب في الصحافة من جامعة القاهرة عام 1968، وعلى درجة الماجستير في الصحافة عام 1974، ودرجة الدكتوراه في الإعلام عام 1980 من الجامعة نفسها. وكان قد تولى العديد من المناصب الإدارية في الجامعة؛ منها رئاسة قسم العلاقات العامة والإعلان عامي 1990 و 1991 ومنذ عام 1996 وحتى الآن، وأصبح وكيلاً لكلية الإعلام بجامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث بين عامي 1992 ـ 1994. عمل أستاذاً للإعلام بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة خلال الفترة 1984 ـ 1990 و1994 ـ 1996، وأستاذاً زائراً بجامعة الإمارات العربية المتحدة عام 1998. وعمل خبيراً لدى بعض المنظمات الدولية، وشارك في العديد من المؤتمرات، ونشر عدداً من الأبحاث والمؤلفات المتعلقة بالإعلام، وبخاصة في مجالات الإعلام الدولي والعربي، ومناهج البحث وإدارة الإعلان والسلوك الاستهلاكي والعلاقات العامة.

صدر من «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 ـ سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 ـ الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 ـ النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 ـ العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 ـ أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 ـ العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 ـ الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29 ـ مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30 ـ الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة:

صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31 ـ منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32 ـ التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما

في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33 ـ خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34 ـ الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35 ـ الانتخابات الأمريكية لعام 1998

36 ـ قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37 ـ أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38 ـ البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39 ـ التنمية الصحية في دولة الإمارات
العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40 ـ الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41 ـ توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42 ـ التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43 ـ واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44 ـ مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45 ـ دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46 ـ العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47ـ الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48ـ النظام السياسي الإسرائيلي : الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49ـ التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي
في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50ـ مصادر القانون الدولي : المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51ـ الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد سالم

52ـ تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص . ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 – بنك المشرق – شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .

2
7





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

The Emirates Center for Strategic Studies and Research

ص. ب : 4567 - أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 - 12 9712+ - فاكس: 6426533 - 9712+ - E-mail: books@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae